جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـــة البصرة

كلية الادارة والاقتصاد القرنة

قسم التمويل والاستثمار

مادة نقود وبنوك

المرحلة الثانية

الاستاذ خالد جميل كامل

خالد جميل كامل

السؤال هنا : ما مدى فاعلية السياسة النقدية المستخدمة (زيادة او انخفاض نسبة الاحتياطي النقدي) من قبل البنك المركزي في حال الانكماش او التضخم في الاقتصاد القومي ؟

الجواب هو :

عندما نريد ان نبين مدى فاعلية هذه السياسة لوجدنا انها

- **تكون سياسة فعالة في معالجة التضخم**
- **تكون سياسة غير فعالة في معالجة الانكماش**

ويرجع ذلك الى ان رفع نسبة الاحتياطي النقدي في **اوقات التضخم** لا بد وان تؤدي الى الحد من الائتمان ، حيث تكون البنوك التجارية متوسعة فعلاً في منح القروض أي ان ما تحتفظ به من نقدية سائلة او ارصدة لدى البنك المركزي تكون قريبة جداً من نسبة الاحتياطي القانوني وبالتالي فان أي زيادة في هذه النسبة لا بد وان تقابلها البنوك التجارية بالحد او الامتناع عن اعطاء السلف او القروض .

اما في **اوقات الانكماش** حيث يكون الطلب على القروض من جانب المستثمرين منخفض وبالتالي يكون لدى البنوك التجارية فائض من الارصدة النقدية العاطلة التي لا تجد وسيلة لإقراضها .

او بمعنى اخر يكون حجم الائتمان اقل بكثير من الحد الاقصى الذي يمكن لنسبة الاحتياطي المرتفعة ان تسمح به ومن ثم فان خفض نسبة الاحتياطي واتاحة المزيد من الارصدة النقدية للبنوك التجارية لن يضيف جديداً لقدرتها ، لكون مشكلتها في هذه الاوقات تتمثل اساساً في ان لديها اموال نقدية فائضة لا يمكن تشغيلها ومن ثم فان سياسة خفض نسبة الاحتياطي في اوقات الكساد تعتبر من السياسات غير الناجحة ما لم يصاحبها اجراء اخر يزيد من طلب الافراد على القروض .

٣- سعر اعادة الخصم

هو احد الادوات الكمية للسياسة النقدية ويعرف على انه السعر الذي تتنازل عنة البنوك التجارية للبنك المركزي لقاء اعادة خصم ما الديها من اوراق تجارية ، وان العلاقة بين معدل اعادة الخصم ومعدل الفائدة على القروض علاقة طردية .

ويمكن ان نبين الية استخدام هذه السياسة من خلال التالي :

- سبق وان بينا ان البنوك التجارية تحتفظ في حافظة أوراقها المالية **بأوراق تجارية مخصومة** (قرض قصير الاجل يقدمه البنك التجاري للشركات التجارية او الصناعية بسعر فائدة معين وبضمان الورقة التجارية نفسها)
- تحتفظ البنوك التجارية بهذه الاوراق لما تتميز به من قرب موعد استحقاقها من ناحية وانها تتوزع زمنياً على مدار السنة بطريقة تتمتع دائماً بدرجة عالية من المرونة بالنسبة لسيولتها .
- فاذا احتاج البنك التجاري الى نقود (سيوله) فانه يستطيع ان يعيد خصم بعض هذه الاوراق لدى البنك المركزي بسعر اقل من السعر الذي خصم به الورقة .

مثال ذلك :

قامت مؤسسة فدك التجارية ببيع بضائع الى احد المستهلكين بالأجل مقابل فائدة سنوية قدرها (٦%) ، فان المؤسسة عادة ما تأخذ من المشتري كمبيالة تستحق الدفع بعد الفترة المتفق عليها قيمتها تساوي البضائع المباعة مضافاً اليها الفوائد المستحقة .

في هذه الحالة تستطيع المؤسسة ان تقوم بخصم هذه الكمبيالة في احد البنوك التجارية مقابل سعر خصم مساوي او اقل بقليل من السعر الذي حصلته من المشتري وليكن سعر الخصم هذا هو (٥%) .

ايضا مرة اخرى يستطيع البنك التجاري بإعادة خصم هذه الكمبيالة لدى البنك المركزي مقابل سعر اعادة خصم اقل وليكن (٣%) وهكذا .

بناءاً على ذلك

١- اذا قرر البنك المركزي ان **يرفع سعر اعادة الخصم** من (٣%) الى (٥%) فان البنوك التجارية بدورها سوف تقوم برفع سعر الخصم من (٥%) الى (٧%) وبالتالي فان المؤسسات التجارية التي تبيع بالأجل سوف ترفع سعر الفائدة التي تحصلها من المشترين . مما يعتبر بمثابة رفع لسعر السلعة وهذا يودي بطبيعة الحال الى انخفاض **الكميات المطلوبة من السلع الاستهلاكية بشكل عام** .

من جانب اخر تقوم مؤسسات تجارية او صناعية بخصم مجموعة من الاوراق التجارية المخصومة لتمويل بعض العمليات قصيرة الاجل **كشراء مواد اولية او شراء معدات انتاجية** لاتضح لنا ان رفع البنك التجاري لسعر اعادة الخصم سوف **يصيب الطلب الاستثماري** ايضاً .

٢- اما اذا قام البنك المركزي **يخفض سعر اعادة الخصم** فانه بذلك يشجع البنوك التجارية على التوسع في قبول خصم الاوراق التجارية وعادة ما تلجئ البنوك التجارية بدورها الى خفض سعر الخصم ، مما يشجع **الافراد سواء كانوا مستهلكين او مستثمرين** على خصم اوراقهم التجارية ومن ثم يمكنهم من التوسع في عمليات البيع بالأجل .

اذن تغيير سعر اعادة الخصم من قبل البنك المركزي يعتبر وسيله من الوسائل التي يمكن ان يتحكم بها في حجم الائتمان من خلال اتجاهين هما :

- سياسة نقدية توسعية (حالة تضخم)

اذا كان الاقتصاد يعاني من حالة تضخم يتم رفع معدل اعادة الخصم والذي يودي بدورة الى رفع معدل الخصم وهو ما يحد من قدرة البنوك التجارية من منح الائتمان لغرض الحد من الطلب الكلي والانتقال الى حالة الانكماش لمعالجة التضخم الحاصل في الاقتصاد .

- سياسة نقدية انكماشية (حالة ركود)

اذا كان الاقتصاد يعاني من حالة ركود يتم تخفيض معدل اعادة الخصم الذي يودي الى تخفيض معدل الخصم وهو ما يمنح البنوك التجارية من التوسع في منح الائتمان فينتقل الاقتصاد الى حالة الانتعاش وزيادة الطلب الكلي ومن ثم معالجة حالة الركود في الاقتصاد .

لا يقتصر دور سعر اعادة الخصم على التحكم في الائتمان في الداخل فحسب بل له اثر على قطاع التجارة الخارجية .

اذ ان البنك المركزي يستطيع عن طريق تغيير سعر اعادة الخصم من جذب رؤوس الاموال الاجنبية اذا كان ميزان المدفوعات يعاني من عجز يحد من تدفق رؤوس الاموال الاجنبية اذا كان ميزان المدفوعات يحقق فائضاً .

السؤال هنا : ما مدى فاعلية السياسة النقدية المتمثلة في سعر اعادة الخصم والتي يستخدمها البنك المركزي في حال الانكماش او التضخم في الاقتصاد القومي ؟

الجواب هو : تعتبر السياسة اعلاه من اقل الادوات فاعلية سواء في اوقات التضخم او الانكماش ففي اوقات التضخم يسود السوق مستوى عال من الارباح وهذا يولف جو من التفاؤل بين المستثمرين بالدرجة التي تجعلهم يتقبلون أي زيادة في اسعار الفائدة دون ان يكون لها أي تأثير في استثماراتهم .

اما في اوقات الانكماش ، تكون معدلات الارباح منخفضة حيث تكون توقعات المستثمرين يشوبها الكثير من الحذر وبالتالي انخفاض سعر الفائدة لن يكون له تأثير يذكر على تحفيز المستثمرين لتوسيع نشاطاتهم .

ثانياً : الادوات المباشرة للسياسة النقدية :

هنالك ادوات اخرى قد تلجأ اليها السلطات النقدية لأداره السياسة النقدية في البلاد وتأخذ صفة التدخل المباشر ومنها :

- تتعمد السلطات الزام البنوك مباشرة بأسعار فائدة معينة يتم تحديده بواسطة البنك المركزي على كل من ودائع العملاء والقروض الممنوحة من البنوك التجارية .
- قد تتعمد السلطات فرض حد ادنى من السيولة للأصول التي تتملكها البنوك في شكل نسبة معينة يشترط عدم تجاوزها بحيث يمكن تغيير هذه النسبة حسب نوع الاصول التي تمتلكها البنوك التجارية وكذلك حسب تغير الاحول الاقتصادية في البلد .
- قد تتعمد السلطات فرض سقوف ائتمانية في شكل نسب معينة على حجم الائتمان الممنوح لبعض القطاعات الاقتصادية او لجميعها بحيث يتعين على البنوك عدم تجاوزها ، ويتحدد الاهداف الاساسية من استخدام ادوات الرقابة المباشرة في :

١- التأثير على تكلفة الاقراض لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة او النقصان بما يتيح الفرصة للتأثير على حجم الائتمان اما للحد منه واما للتوسع فيه .

٢- اتاحة الفرصة والازدهار لبعض القطاعات الهامة او الحساسة في الدولة وذلك من خلال اعطائها ميزات تفضيلية في الاقتراض من البنوك لتغطية احتياجاتها التمويلية وبما يساعد على دفع عجلة النمو للدولة ككل .

توفير قدر كافي من الاصول القابلة للتسييل في اسرع وقت ممكن لمواجهة طلبات السحب التي يتقدم بها عملاء البنوك وبصفة خاصة في اوقات الازمات النقدية .

خالد جمال كامل